

بحوث اجتماعية حول إعلام (تاريخ الاسلام)

د. محمدرضا شفيعي كدكني
جامعة طهران

الملخص: نظر الكاتب الى تسمية شخصيات مهمة في تاريخ الاسلام، نظرة على اساس كتاب «تاريخ الاسلام» لمؤلفه، «شمس الدين الذهبي» (م ٧٤٨ ق) ويستنتج أنّ الاشخاص الذين تمت تسميتهم بعلّيّ او المكتّين بابي الحسن إنّهم وحدهم اكثر من مجموع أولئك الذين تمت تسميتهم بالاسم او بكنية الخلفاء الثلاثة او معاوية او يزيد. يجب ايضاً اضافة الاسماء المركبة من «علّيّ» الى هذه المقارنة ونحصل على هذا المبنى على عدد كبير. تظهر هذه القضية اهميتها حين ننظر الى الحجم الكبير من دعايات بني الاميّة أمام جميع الشؤون المتعلقة بامير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام. منها تسميته باسمه المبارك. ثم يوضح أنّه كيف غلبت الحقيقة المشعّة لفضائل العلوي على الكثير من الاعلانات الاموية.

الكلمات المفتاحية: تاريخ الاسلام (الكتاب)؛ الذهبي، شمس الدين؛ امير المؤمنين علي عليه السلام؛ التسمية؛ بنو الاميّة؛ الدعايات ضد اهل البيت عليه السلام.

صدرت طبعة حديثة عن كتاب (تاريخ الإسلام) للذهبي المتوفى سنة (٧٤٨ق) وقد وقع الفهرست منه في مجلدين، فيما المتن وقع في خمسة عشر مجلداً، ليكون المجموع سبعة عشر مجلداً، وذلك بدلاً عن الطبعة السابقة التي كانت تزيد على خمسين مجلداً، وكان كل مجلد له فهرسته الخاص به^٢. والطبعة الحديثة تمتاز بتيسير المراجعة، واحتلالها ساحة أصغر في المكتبات. وما يلفت النظر في هذه الطبعة أكثر من أي شيء، هو أن فهرست أعلامها يمكن أن يكون الأجمع والأكثر تنوعاً من بين الوثائق الخاصة بأسماء الأشخاص في العالم الإسلامي إلى القرن الثامن الهجري القمري، أي: عصر المؤلف، لاسيما وأن القرن الثامن له ميزته الخاصة باعتباره القرن الذي تلاحملة التتار، ويمثل مرحلة مهمة جداً من المراحل التاريخية والحضارة وثقافة المسلمين، حيث تجلّى كل ذلك في هذا القرن والحقبة الزمانية..

وحين كنت أنظر إلى فهرست أعلام هذا الكتاب يتبادر إلى ذهني أن أوصي أحد الجامعيين لمرحلة الدكتوراه بخصوص الحضارة الإسلامية والایرانية، أو فرع التاريخ جامعة طهران أن يختص ويجعل رسالته للدكتوراه في تحليل الاسماء المتوفرة في هذا الكتاب بشكل صوري ظاهري أو معنوي^٣.

حقاً إن الذهبي هو مؤرخ الاسلام، وقد دون - في مرحلة وحقة شاملة وعظيمة متنوعة في تاريخ الإسلام - وغطت ثمانية قرون من الزمن أسماء أعلام العالم الإسلامي في كتابه، سواء في إدخالها ضمن الوقائع، أو في شرح سيرتها. وفي هذا الكتاب وردت أسماء أعداد هائلة من المسلمين - من مختلف الأقاليم والمذاهب والفرق في المساحة الجغرافية للبلدان المسلمة التي تغطي مساحات كبيرة من قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا حتى...

١. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للمؤرخ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي. تحقيق وضبط وتعليق: الدكتور بشار عواد معروف. بيروت، دار الغرب الاسلامي، ط: أولى ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.

٢. نفس المصدر، تحقيق الدكتور عمر بن عبد السلام التدمري. دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الثانية ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م (المجلد الأول) وآخر المجلدات (وقائع سنة ٧٠٠-٦٩١).

٣. انظر أيضاً إلى مقدمتنا على (تاريخ نيشابور)، الحاكم، طهران، نشر آكه، ١٣٧٥ ش، ص ١٥-١٧.

فتشكل من ذلك فهارس جامعة.. محللاً لدى ذلك آلاف المسائل الدقيقة جداً.

فمثلاً إذا كانت تسمية وعنوان (الخلفاء الراشدون) في المسلمين أمراً معروفاً مشهوراً، فإن تسمية مجاميع العلماء بأسماء الخلفاء الأربعة، وكم منهم يذكر باسم الخليفة الأول، وكم منهم يذكر باسم الخليفة الثاني، وكذا الخليفة الثالث أو الرابع؟

وقد التفت بنظرة سطحية عابرة أن تسمية علماء المسلمين باسم الخليفة الأول (عتيق) كان (٣٣)، وباسم الخليفة الثاني (عمر) كان (٤٨٠)، وباسم الخليفة الثالث (عثمان) كان (٤٢٠). وباسم الخليفة الرابع (علي) [عليه السلام]، كان (١٥٠٠) مما يشير إلى أن التسمية بأسماء الخلفاء الثلاثة الآخرين تعدل نصفاً مما ورد في تسمية الخليفة الرابع في أسماء العلماء المسلمين.

وهذه المسألة سارية أيضاً في كناههم، وهي عبارة عن: (أبوبكر، أبوحفص، ابوعمر، ابوالحسن). وهذه المسألة - التسمية بأسماء الخلفاء - يمكن تلمسها في التقسيم الجغرافي على مساحات العالم الإسلامي، لينظر مدى تأثير دور العامل الجغرافي في هذه المسألة، وعليه؛ يمكن اتخاذ العامل الجغرافي معياراً في الحقب التاريخية والزمانية.

ولا ريب في أن هذه التسميات - كثرة وقلة - بأسماء الخلفاء له آلاف الأسباب والعوامل التاريخية والجغرافية والقومية والسياسية... ونحن هنا لا نقصد الدخول فيها.. حتى أننا نعلم أن بعض الأفراد كانوا يغيرون أسماءهم لأسباب عديدة ومتفاوتة^١.

ويمكن أن تكون العلاقة بين أسماء الآباء والأبناء إحدى أهم المسائل التي تبحث وتحقق. فمثلاً؛ هناك المئات ممن كان اسمهم (علي) وكنيتهم (أبوالحسن)، والمئات كان اسمهم (ابراهيم) وكنيتهم (ابوإسحق)، وعلى هذا القياس هناك المئات ممن اسمهم (حسن) وكنيتهم (أبوالقاسم)، وعلى هذه الصيغة، نجد اسم وكنية الشاعر الفردوسي

١. انظر (معجم السفر) للحافظ السلفي، رقم ٨٠٥، إذ يقول: ابوعمر و عثمان بن محمد السدوسي البصري، سافر إلى خراسان وأذربيجان ونواحي أخرى، وانتقل إلى الجزيرة وهناك سُمي اسمه علياً.

(الحسن- ابوالقاسم) علاقة طبقية، ويمكن لهذه التسميات أن تكون إحدى التساؤلات بالنسبة لنا.. حيث المحقق في هذا الموضوع يتوسل بالتأمل والنظر في الوثائق والمدارك التاريخية؛ ثم ليجيب عليها.

وإن أوج وأسفل التسميات الايرانية في أنساب الأفراد، يمثل تساؤلاً آخر، وينظر فيه إلى العوامل الطبقية والقومية والجغرافية، لثئال الإجابات المثيرة بهذا الصدد. وفي المقابل؛ نجد التسمية بأسماء عربية وقبلية رائجة بين العرب في الجغرافية الايرانية الكبيرة، ولها أسبابها التاريخية والسياسية الخاصة بها..

وإنه لم يكن في نيتي ولوج هذه المسألة، وإنما الذي دفعني أكثر شيء إلى كتابة هذا المقال، ملاحظة واقع التسمية الكثيرة جداً في أرجاء العالم المسلم بالاسم المبارك للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، وهذا الإعجاب الكبير والانجذاب العظيم إلى اسمه الجليل بما يعادل الضعف من اسماء الحكام الثلاثة الذين سبقوه.. وهو انتخاب تاريخي ليس لأحد مدخلية فيه.. يعبر عن نتيجة استقرار أو استفاء يفضي إلى نوع محبوبة اجتماعية وتاريخية لا يزاحمها أو ينازعها شيء.. ولدى ذلك؛ ليس من قصد يدفعني إلى خوض الجدل المذهبي والديني، بل ولست من أهل هكذا جدال وبحث.. لا في كتاباتي ولا في دروسي.. ولولا ضرورة البحث، لامتنتع عن التصريح بهذه المسألة.. ولكن قصدي شيء آخر، وهو الإشارة إلى أن قلب التأريخ ينبض دوماً باهتمامه الخاص به.. فتري الأجيال المتلاحقة تتجه إلى اختياراتها المميزة.

أما هذا الفهرست - محظ بحثنا - فيمكن أن يكون عاملاً مؤثراً فعلاً في الكثير من الحقب التاريخية الإسلامية.. ولكن.. بالنسبة إلى العديد من المسائل ذات العلاقة بهذا البحث، فينبغي الرجوع إلى مصادر أخرى.. فمثلاً: اسم (محمد علي) لا بمعنى محمد بن علي، وحتى انتشار استخدامه في إيران.. أو ما يشبه ذلك من تركيب اسم آخر مع اسم علي، مثل (نوروز علي) و (مهر علي) و (محرم علي) و (صفير علي) و (شعبان علي) و (رمضان علي) و (رجب علي) و (كلب علي) و (يوسف علي) و (يعقوب علي) و (بمان علي) و (بهرام علي) و (حسن علي) و (حسين علي) و (جواد علي) و (أحمد علي) ..

وإن البعد الاجتماعي لهذه التسميات من حيث البعد التاريخي له علاقة مباشرة مع اتساع رقعة الدولة الصفوية وسياستها الخاصة التي امتدت إلى حقبة الدولة الزندية والقاجارية.

وفي مقابل ذلك؛ حيث هناك ما يزيد على (١٥٠٠) من العلماء كانوا يحملون اسم (علي) ورد ذكرهم في هذا الكتاب.. ولكننا لانجد غير (٣٢) في الاعلام يحملون اسم (معاوية).. ومع نظرنا إلى هذه الشخصيات التاريخية، ترانا نتساءل بنوع من الاستنكار عن اسباب تسمي أحدهم باسم معاوية أو أن يسمى أب ابنه باسم معاوية؟!

اقول: إن الناس لا ينسون ولا يغفلون عن مصالحهم القومية والقبلية في مقابل الحقائق.. وهنا ينبغي التأمل في موقع حضور هؤلاء الاثنين والثلاثين الذي حملوا اسم معاوية.. ولدى التأمل والمراجعة التي قمت بهما، وجدت أن واحداً حتى في هؤلاء الاثنين والثلاثين لم يكونوا في إيران الواسعة بل إن أغلبهم كانوا متواجدين ضمن دائرة جغرافية الشام، أي في عاصمة الأمويين، وكانت نسبتهم إلى تيم وكندة وحلب والكوفة والشام ودمشق وحمص وأمثال ذلك، مما يحكي مسألة التعصب الجغرافي والقبلي العربي.. والكثير منهم كانوا ذوي ميول أموية صرفة (ثلاثة منهم في هذه القائمة).. ومنهم من لم يظهر ميلهم الأموي بصراحة. ولكن بإعمال التحقيق فيهم، يتجلى موقفهم المتعصب للمسار الأموي أو العربي المتطرف، أي: لم تكن تسميتهم بمعاوية بداعي البعد الايماني أو الإنساني البحت.

كما لا ينبغي الغفلة أو تجاهل الدور الخاص لمعنى الاسم والتسمية والاستبشار والتفاؤل بمفهوم الأسماء في هذه المقالة والتحقيق.. وذلك أن بعض الاسماء، وبلحاظ معانيها ومفاهيمها، يمكن التفاؤل بها.. فمثلاً؛ كلمة (يزيد) بمعنى المضاعفة والإكثار، كان التسمية بها أكثر في التسمية بـ (معاوية).. ولهذا وجدنا مقابل الاثنين والثلاثين ممن حملوا اسم معاوية، كان هناك مئة وعشرون حملوا اسم يزيد، هذا مع أنه من حيث البعد التاريخي كان يزيد ألعن من أبيه.. ويبد أن ثم أسباباً خاصة في شيوع اسم يزيد

أكثر من اسم أبيه معاوية، أولها: ما يحمله من مفهوم لغوي كما ذكرنا وهو نوع تفاعل، وثانيها: الموسيقى الخاصة بلفظ هذه الكلمة المختصرة والسلسلة، والأهم من ذلك؛ أن أشخاصاً آخرين - ويعدهم البعض صالحين - قد سبقوا يزيد بن معاوية قاتل سيد الشهداء عليه السلام، مثل يزيد بن قيس الأنصاري؛ وهو من صحابة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، وقد جرح في معركة أحد واستشهد فيما يعرف بيوم الجسر في السنة الرابعة عشرة هجرية.. وكذا يزيد بن ثابت الأنصاري، وهو من شهداء بدر، وكذا يزيد بن أوس، وهو من شهداء بدر أيضاً. فإذا كان الأزدل من اليزيديين، وهو يزيد بن معاوية بن أبي سفيان، فإن هناك من هم نجباء صالحون؛ حملوا اسم يزيد، بعيداً عن أن يتبادر إلى الأذهان اسم ذلك اللعين القاتل.. وقد أشرنا إلى ثلاثة منهم..

وعوداً على بدء؛ فإنه مما لا ريب فيه أن الموسيقى التي يحملها اسم (علي) لا يمكن إنكارها.. فمثلاً: لم يتضمن الفهرست اسم: اسماعيل علي أو إبراهيم علي، ولكن اسم: يوسف علي ويعقوب علي، فكان من الكثرة بمكان.. مع أن اسم اسحق علي لم تتوفر عليه القائمة.

المستشرقون اليهود وتفسير الشيعة الإمامية القديمة

د. منصور بهلولان^١

د. حامد شريعتي نياسر^٢

جذوة

تعنى هذه المقالة بنقد إشكالات قدّمها أحد الكتّاب اليهود على عقيدة؛ أو عقائد الشيعة الإمامية بخصوص عصمة النبي ﷺ وعدد الأئمة عليهم السلام. فهو يذهب إلى أن المتون الأولية للشيعة الإمامية - وبمرور الزمان - قد تعرضت للتشذيب وطالتها يد الحذف، حتى لم تُرلها اليوم من أثر في معتقدات الشيعة الإمامية. وهو قد ألف كتاباً تناول فيه تفاسير الإمامية الأولية، وتحدّث مستنداً إلى روايتين مستقتاتين من (تفسير القمي) و (تفسير العياشي)، تناولتا بالترتيب معراج النبي الأكرم ﷺ، والمعنى التأويلي لـ «سبع سنابل»، وقد عدّهما روايتين استثنائيتين بالنسبة للعصمة المحمدية، وكذا عدد الأئمة عليهم السلام. ووضع الشبهة عبرهما. ففي الرواية الأولى الواردة في ذيل تأويل وتفسير الآية (٩٤) من سورة يونس بخصوص الوحي الإلهي للنبي ﷺ في ليلة المعراج وفي ما يرتبط بمقامات أمير المؤمنين عليه السلام وخطورة عظمة ذلك المقام العلوي في نفس النبي ﷺ... فظنّ المؤلف - أو صوّره أنه يظنّ - مجرد ظنّ - أنها تدلّ على حسد النبيّ علياً، مما يؤدي إلى الشك في هذا الوحي، وبالنتيجة عدم عصمة النبي. وفي الرواية الثانية ذكر سبعة من أولاد الامام الحسين عليه السلام كمصاديق للسنبل. فادّعى هذا المؤلف مخالفة هذه الزاوية لما عليه الشيعة الإمامية من معتقد، فهي تحكي عن حصر عدد الأئمة بسبعة أشخاص، وأنّ سابعهم قائمهم.

مفتاح المصطلحات: تفسير العياشي؛ تفسير القمي؛ النبي ﷺ؛ العصمة؛ الإمام؛ سبع سنابل؛ المعراج، الشيعة الإمامية.

١. أستاذ جامعة طهران.

٢. الاستاذ المساعد، جامعة القرآن والحديث، طهران.

المقدمة

صدر في (إسرائيل) كتاب تحت عنوان:

«Scripture and exegesis in early imami shiism»

وهو في الاصل رسالة جامعية لشخص يهودي يدعى مايرميخائيل براشر. اختص بنقد عقائد الشيعة.. وقد اشير في هذا الكتاب إلى التفاسير الأولية عند الشيعة، مثل: (تفسير فرات الكوفي) و (تفسير علي بن ابراهيم القمي) و (تفسير محمد بن مسعود العياشي السمرقندي) كما أورد المؤلف في الفصل السادس في هذا الكتاب عنوان (روايتان استثنائيتان في التفاسير الأولية الإمامية) شكك من خلالها بمعتقدات الشيعة، مثل الاعتقاد باثني عشر إماماً، وعصمة النبي ﷺ، و يقين رسول الله ﷺ بالوحي الإلهي. وقد جهد في هذا الفصل أن يوحى بفكرة أن في الكتب الشيعية القديمة ثم أحاديث وروايات هي بالضد مع ما عليه الشيعة المعاصرون من عقائد، وأن علماء الشيعة قد عكفوا على تشذيب نصوصهم القديمة، وبالنتيجة، لم يعد ثم أثر لها في كتب المتأخرين من كتب الشيعة.



١٤٩

المستشرقون اليهود وفقاً لسيرة الشيعة الإمامية القديمة

إن عقائد الإمامية قائمة على أسس استدلالية عظيمة وبراهين عقلية ونقلية كثيرة جداً، وخلال قرون مديدة ألّف كبار علماء الشيعة الإمامية كتباً قيّمة في صحّة هذه العقائد واستدلّوا بها على صوابها وأحقيتها. ومن هنا كانت بعض الدراسات السطحية والمتحيزة الصادرة عن المستشرقين وإطلاعهم الضئيل على المصادر الإمامية المدوّنة والرصينة مُبعث تعجب عميق.. وأدناه؛ تحقيق ونقد للفصل السادس في الكتاب المذكور.

كتب براشر في هذا الفصل

تكمن أهمية التفاسير القرآنية لدى الإمامية في العصر السابق لآل بويه، ليس بداعي

١. كنموذج؛ ارجع إلى: (الشافي) للسيد المرتضى، و (تلخيص الشافي) للشيخ الطوسي، و (تجريد الاعتقاد) للخواجة نصير الدين الطوسي، و (كشف المراد) للعلامة الحلي، و (شوارق الالهام) للمولى عبدالرزاق اللاهيجي م ١٠٧٢ ق. و (إثبات الهداة) للشيخ الحر العاملي، و (كفاية الموحدين) لاسماعيل الطبرسي، و (دلائل الصدق) للمظفر وغير هذه النماذج.

الحجم الكبير من الروايات التي تضمنتها - الروايات التي أضحت بمرور الزمان جزءاً من عقائد الإمامية - وإنما الأهم من ذلك بداعي أنّ هذه التفاسير استوعبت نظريات غالب الشيعة الإمامية (التي كانت متوفرة ثم روت فيما بعد). ويبدو أن مفسري الامامية الأوائل قد بذلوا قصارى جهدهم لغربة وتشذيب وطرده الروايات غير العادية - هذه الروايات التي تقمّصتها الفرق غير الإمامية، مثل الاسماعيلية والغلاة؛ وبالنتيجة، صار وجود الروايات غير الإمامية بشكل رسمي وجوداً نادراً بين التفاسير الإمامية الأولية. وفي هذا الفصل نعمد إلى التحقيق في روايتين من هذه التفاسير. الرواية الأولى مذكورة في (تفسير القمي) في ذيل الآية (٩٤) من سورة يونس، ففي هذه الرواية ذكر وصف للنبي ﷺ وأنه حين سمع في ليلة المعراج ثناءً من الله تعالى لعلي، أدركه شيء من الحسد والاضطراب.. و بطبيعة الحال، فإنّ هكذا وصف وسلوك ينقض جميع روايات الإمامية الخاصة بطبيعة العلاقة الطيبة الوطيدة بين محمد وعلي..

والرواية الأخرى وردت في (تفسير العياشي) وأشارت إلى عدد الأئمة عند الشيعة، وأوردت في ذيل التمثيل القرآني القائل: (كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ) [البقرة / ٢٦١] أنّ المقصود بذلك هو سبع أئمة كلهم من نسل فاطمة ؑ، أولهم الحسين وآخرهم القائم..

وهذه الرواية غير عادية، ليس لأنها حصرت العدد بسبعة أئمة - وهو عدد يلائم عقيدة الفرقة الاسماعيلية، بل لذكرها الحسين ؑ إماماً أولاً دون الحسن ؑ.

وهاتان الروايتان سنطالعهما لتحديد الإشكالات العقائد الناشئة عنهما.. لا سيّما وأنهما لا تتفقان عقائد الشيعة الإمامية، وسواء العقائد المدوّنة في تفاسيرهم؛ أو تلك المثبتة في كتبهم ونصوصهم الاعتقادية (نفسه، ص ٢٢٥-٢٢٤)

وقد ابنتني مدّعي هذا المؤلف وكتابه المثير للجدل والداعي إلى التأمل، أنه في كتابه هذا قد عدّ بصراحة متناهية انبثاق الشيعة الإمامية في القرن الرابع الهجري والعصر البويهي (نفسه، ص ٩)، ويذهب هذا المستشرق اليهودي إلى أنّ الكثير من أحاديث الشيعة، و من جملتها الأحاديث المشيرة إلى عصمة النبي وأئمة الشيعة وإلى أنّ عدد

الأئمة اثنا عشر.. كلّها وليدة هذا العصر البويهّي الذي يسمّيه بالعصر الذهبي للشيعة الإمامية (نفسه، ص ٨ و ٩). ولهذا وجدناه يبيدي تعجبه مورداً إلى جانب الروايتين التي اعتمدهما واللّتين لا تتفقان في الظاهر مع عصمة النبي ووجود الأئمة الاثني عشر.. مورداً روايات غير عادية، متعجباً أيضاً من وجودها في متون التفاسير الاولية للإمامية، التي يعدها وليدة أواخر القرن الثالث و مطلع القرن الرابع الهجريين.. هذا كلّ في الوقت الذي تتوفر روايات لا تحصى عدداً نقلت عن النبي الأكرم صلوات الله عليه وآله في المصادر المعتبرة لدى الشيعة والسنة بخصوص أن الأئمة هم اثنا عشر إماماً، لاسيما وأنّ كتاب (منتخب الأثر) قد أحصى لوحده (٢٧١) حديثاً بهذا الصدد، سواء تلك التي نقل نصوصها أو أشار إلى مصادرها الأصلية (الصافي الكلبايكاني، الطبعة الأولى، ص ٤٥-٨٣).

ونحن في هذه المقالة سننقل الرواية التي اعتمدها هذا الكاتب المستشرق، ثم نردّ شبهاته..

الف-رواية (تفسير القمي)

علي بن ابراهيم عن الإمام الصادق عليه السلام في موضوع المعراج النبوي، روى: حدثني أبي، عن عمرو بن سعيد الراشدي، عن ابن مسكان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لما أسري برسول الله صلى الله عليه وآله إلى السماء، فأوحى الله إليه في علي عليه السلام ما أوحى ما يشاء من شرفه وعظمه عند الله، ورد إلى البيت المعمور وجمع له النبيين فصلّوا خلفه، عرض في نفس رسول الله صلى الله عليه وآله من عظم ما أوحى إليه في علي عليه السلام، فأنزل الله: (إِنْ كُنْتَ فِي شكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ) [يونس/٩٤] يعني: الأنبياء؛ فقد أنزلنا عليهم في كتبهم من فضله ما أنزلنا في كتابك (لَقَدْ جَاءَكَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ فَتَكُونَ مِنَ الْخَاسِرِينَ) [يونس/٩٤]

فقال الصادق عليه السلام: «فوالله ما شك وما سأل» (تفسير القمي، ج ١، ص ٣١٧).

شبهات

١- العصمة

يدعي براشرفي كتابه أن إحدى الشبهات والمشكلات الواردة في تفسير هذه الآية والتي علق بالشيعة والسنة؛ مسألة عصمة النبي. وبرأيه أن مصطلح العصمة لم يرد بشكل واضح في تفسير هذه الآية.. ومع ذلك؛ فإن كلام المفسرين ومنذ مطلع القرن الثالث يشير إلى إطلاعهم على هذا الموضوع.. وهؤلاء المفسرون قد تحدّثوا عن شك النبي ﷺ بالوحي الإلهي واللوم الذي توجّه إليه من الله (براشر، ص ٢٢٧)

الردّ

لطالما كانت مسألة عصمة الأنبياء عموماً وعصمة النبي الأكرم ﷺ خصوصاً ومنذ القدم محطّ اهتمام علماء الامامية، وقد وردت مطالب كثيرة في هذا الصدد في الكتب العقائدية والمتون التفسيرية، لاسيّما في ذيل آيات العتاب القرآن. كما يبدو للنبي الأعظم صلوات الله عليه وآله. وقد اتفق المفسرون على مسألة - باعتبارها أصلاً كلياً ونقطة توافقاً - أنّ العتاب والملامة التي تفهم من ظاهر هذه الآيات إزاء النبي؛ يجب أن تحمل على ترك الأولى.. وقد كانت الآية الرابعة والتسعون من سورة يونس في جملة هذه الآيات.. وقد أوردت كتب تفاسير الامامية نقاطاً مبسطة بخصوص معنى الشك والمفهوم المستفاد في هذه الآية.. وسنشير إلى بعض منها.

قول صاحب تفسير (مجمع البيان)

ذكر في تفسير (مجمع البيان) لدى توضيح هذه الآية عدة أوجه، نكتفي بالإشارة إلى جذوة منها:

الوجه الأول

أكد صاحب تفسير (مجمع البيان) على أن أكثر المفسرين؛ ومنهم الحسن البصري وقتادة وسعيد بن جبير - ونقل عن الإمام الصادق عليه السلام أيضاً - بما يتضمّن أنّ النبي الأكرم

صلوات الله عليه وآله لم يشك ولم يسأل، وأن خطاب الآية كان خطاباً عاماً ويشمل جميع الناس.. فيكون المعنى المراد: إن شككتهم أيها الناس (من أهل الكتاب) فاسألوا. ودليل هذا المدعى أنه قد ورد في آخر هذه السورة نفسها وعن لسان الرسول الأعظم ﷺ القول: (قل يا أيها الناس إن كنتم في شك من ديني فلا أعبد الذين تعبدون من دون الله ولكن أعبد الله الذي يتوفاكم وأمرت أن أكون من المؤمنين)، والله تعالى يشهد على أن نبينا لم يخالجه شك أبداً. وبهذا يكون معنى الآية: أيها الناس! إن شككتهم فيما أنزلنا لكم على لسان نبينا محمد (صلى الله عليه وآله) فاسألوا أهل الكتاب الذين قرؤوا كتب الأنبياء السالفين، (ليرتفع شككم).

ثم إن الطبرسي - حتى وإن كان مخاطب الآية هو النبي المصطفى ﷺ - ذكر وجوهاً أخرى محتملة، لا يمكن - طبقاً لها - نسبة الشك والترديد إلى النبي صلوات الله عليه وآله.

الوجه الثاني

حسب مذهب صاحب (مجمع البيان) فإن خطاب الآية؛ مثل آية: (يا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ) [الطلاق / ١] وآيات أخرى مشابهة متوجهة للنبي ويراد به آخر، كما يقال في المثل المعروف: «إياك أعني واسمعي يا جارة!» فيكون المراد هنا عموم المسلمين.^٢

١. كمثال، آية: إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَمْرٌ وَلَا تَنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا [الانساء / ٢٣]، فالمخاطب هو النبي مع أنه فقد والديه الكريمين عليهما الصلاة والسلام في صغره، فلم يكن له والدان حين نزول الآية ليكبرا فشمل النبي بخطاب هذه الآية (قراءتي، ج ٥، ص ٢٥٠).
٢. وبعبارة أخرى: أن المسألة التي أشير إليها في هذه الآية بالرمزية قد خاطبت جميع الناس في آخر هذه السورة بوضوح: إذا شككتهم فاسألوا (المجلسي، ج ١٧، ص ٥٨٢) وكذا في (تفسير علي بن إبراهيم) ذيل الآية (١٠٦) في سورة يونس قد أكدت عليها، وهي أن المخاطب هو النبي فيما المعنى موجه إلى الناس. وفي قسم آخر من هذا التفسير ورد: قوله: (ولا تدع من دون الله ما لا ينفعك ولا يضرك فإن فعلت فإنك إذا من الظالمين) فإنه مخاطبة للنبي ﷺ والمعنى للناس (القمي، ج ١، ص ٣٢٠). وقد ورد في (تفسير القمي) شبيه هذا الايضاح في موارد أخرى، بل إنه جاء التصريح في رواية عن الإمام الصادق عليه السلام بالقاعدة العربية المشهورة: «إياك اعني واسمعي يا جارة» (القمي، ج ٢، ص ١٤٩ و ٢٣٧).

الوجه الثالث

الوجه الآخر؛ هو أنّ الخطاب الموجّه إلى النبي ﷺ في هذه الآية ناظر إلى جهة المبالغة في الكلام والتقرير والتفهم، لا من حيث كون النبي صلوات الله عليه وآله مشكك في أصل الوحي الإلهي.. كسيد بقول لعبده: إن كنت عبدي فأطعني.. أو أن يقول ولد لوالده: إن كنت أبي فاشفق عليّ.. أو أب يقول لابنه: إن كنت ابني فأحسن إليّ.. فهذه صور مبالغة يمكن استعمالها حتى في الأمور المستحلية.. كأن يقال: قد بكت السماء فلاناً، أو على فلان، بمعنى: إن كان من المقرر أن تبكي السماء على ميت فمن الجدير أن تبكيه.. وعبر هذا الإيضاح يكون بيان هذه الآية: يا أيها النبي! إن كنت من الشاكين وشككت - وإن لم تكن كذلك ولست شكاكاً أبداً - فاسأل من حولك ممن كانوا يقرؤون كتب السماء من قبلك...^١

الوجه الرابع

الوجه الآخر؛ كما هي قصة سؤال النبي إبراهيم عن كيفية إحياء الموتى، فقد ورد الأمر في هذه الآية بسؤال أهل الكتاب، وليس بسبب تردد النبي المصطفى وشكّه بالوحي الإلهي، وإنما تثبتت وزيادة اليقين والاطمئنان القلبي. ثم إن الطبرسي استبعد هذا الوجه بدليل إنكار أكثر أهل الكتاب لنبوة النبي المصطفى، ولأن إيمان بعض الأفراد من أهل الكتاب (أمثال عبد الله بن سلام وكعب الأحبار وتميم الداري) قد حصل في المدينة؛ لا في مكة حيث نزول هذه الآية.

الوجه الخامس

الوجه الآخر الذي يذكره الطبرسي؛ الالتفات إلى المعنى الأصلي (لشك) بمعنى (الضيق). وبعبارة أخرى؛ إنّ الخطاب الموجّه في هذه الآية للنبي يفهم منه أنك إن

١. هذا الوجه جائز من حيث أن قضية شرطية طرحت في الآية، وأن في هكذا قضايا لم يشترط وقوع أو عدم وقوع أي إشعار، وإنما الموضح هو لزوم ماهية الشرط والجزاء وانهما لازم وملزوم. وإن وجود آيات قرآنية بهذا الصدد من حيث تقوية اطمئنان الخاطرو استقرار بال الرسول وتقرير أدلة التوحيد والنبوة. (المجلسي، ج ١٧، ص ٥٨٣)...

ضقت ذرعاً بأذى قومك؛ فاسأل أهل الكتاب عما تعرض له أنبياءهم من أشكال الأذى؛ فصبروا.^١ (الطبرسي، ج ٣، ص ١٣٣-١٣٤).

رأي القرطبي

أشار القرطبي إلى هذا المعنى وقال:

«وقيل: الشك: ضيق الصدر؛ أي: إن ضاق صدرك بكفر هؤلاء؛ فاصبر واسأل الذين يقرؤون الكتاب من قبلك، يخبروك صبر الأنبياء من قبلك على أذى قومهم وكيف عاقبة أمرهم. والشك في اللغة أصله الضيق. يقال: شك الثوب: ضمّه بخلال حتى يصير كالوعاء. وكذلك السفرة تمدّ علائقها حتى تنقبض، فالشك يقبض الصدر ويضمّه حتى يضيق» (القرطبي، ج ٤، ص ٢٤٤)

رأي العلامة الطباطبائي

وأورد صاحب (الميزان) في إيضاح وجه خطاب الآية وعدم شك النبي ﷺ بالوحي الالهي؛ فقال:

«هذا القبيل في الخطابات أسلوب شائع وعرفي ومن باب الكناية وتأكيد الدلائل الكثيرة المتوفرة بشأن أمر ما.. فيقال للشخص المتيقن بأمر: إن كنت تشك؛ فثم دليل آخر على المطلوب.. حتى تتكاثر الأدلة. ولذا؛ فالمقصود في هذه الآية الشريفة أنه فضلاً عن الأدلة الكثيرة والعقلية إزاء حقانية الوحي الإلهي والمعارف المبيّنة في هذه السورة (سورة يونس) فثم دليل آخر؛ وهو أهل الكتاب حيث وردت في كتبهم السماوية هذه المعارف الإلهية؛ في توحيد ونبوة ومعاد وبعثة الرسل، وهذا ليس بالشيء الذي ينكره أهل الكتاب؛ وإن كانوا أنكروا ظالمين- نبوة النبي المصطفى ﷺ في كتبهم» (الطباطبائي، ج ١٠، ص ١١٧-١١٨).

أقوال أخرى

جاء في (التيسير في أحاديث التفسير) بهذا الصدد:

١. في الواقع وعبر هذا الإيضاح، تكون الآية تحمل نوع مواساة إلهية للنبي، لا كما ذهب هذا الكاتب من شكوك نبوية بالوحي الإلهي، أو أن الآية تلومه وتوبّخه، والعياذ بالله.

«الخطاب في هذه الآية ليس موجّهاً إلى الرسول الأعظم ﷺ ولو على وجه الفرض والتقدير، إذ لا يتصور في حق الرسول ﷺ أيّ شك أو افتراء أو تكذيب. ولذلك؛ لما نزلت هذه الآية قال رسول الله ﷺ: «لا أشك ولا أسأل»، كما روى ذلك قتادة بن دعامة.. وإنما الخطاب موجّه إلى من يتصور فيه الشك والافتراء والتكذيب من المشركين والمنافقين وضعفاء الإيمان. وموجّه كذلك إلى عامة اليهود والنصارى من أهل الكتاب الذين يجد أحبارهم ورهبانهم وصف الرسالة والرسول مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل. وهؤلاء إما أن يكون في شكهم تلقائياً صادراً عن مجرد الجهل، فهم مدعوون بهذا الخطاب إلى سؤال أهل العلم واستفسارهم حتى يزول شكهم على حدّ قوله تعالى في آية أخرى: (فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) (الأنبيا ٧). وإما أن يكون شكهم صادراً عن تعمد الإنكار والإصرار.. فيكون الخطاب موجّهاً إليهم على وجه الرجز والتفريع، لأنهم يجادلون في أمر ثابت؛ لا محلّ فيه للجدل والمراوغة (قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَا مِّنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ) (الأحقاف ٩). (مكي الناصري، ص ٨٥-٨٦).

وكذا نقل عن ابن عباس في توضيح هذه الآية حين سئل أنه قال: «فلم يسأل النبي ﷺ ولم يكن بذلك شاكاً، إنما أراد الله بما قال قومه» (الفيروز آبادي، ص ٢١٩).

وقال الصابوني في (صفوة التفاسير): «هذا على سبيل الفرض والتقدير، أي أن فرض أنك شككت؛ فاسأل. قال ابن عباس: لم يشك النبي ﷺ ولم يسأل» (الصابوني، ج ١، ص ٥٩٧).
وقول ابن عباس هذا ورد في (الدر المنثور) بعبارة أن النبي قال: «لا أشك ولا أسأل». وورد في كتاب (تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة) في ذيل الآية المذكورة وتوضيحها:
«هذا مثل قوله تعالى (وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً

يُعَبِّدُونَ) (الزخرف / ٤٥). ومعنى: «عرض في قلب رسول الله صلى الله عليه وآله» أي: خطر على باله عِظْمُ ما أوحى الله إليه في عليّ وفضله، ولم يكن عنده في ذلك شك، لأن فضل علي عليه السلام من فضله الذي فضّل على الخلق أجمعين. ولأجل ذلك؛ قال عليه السلام: «يا علي! ما عرف الله إلا أنا وأنت، ولا عرفني إلا الله وأنت، ولا عرفك إلا الله وأنا» يعني حقيقة المعرفة. وفضل كل منها على قدر معرفته بالله الذي لا يعرف ولا يعلم فضلهما إلا هو سبحانه وتعالى. ومن يكن هذا قوله؛ كيف يكون عنده في فضله شك؟! وإنما قال هذا القول للشاك من أمتة في فضل علي عليه السلام؛ لينتبه العاقل ويقول: «إذا كان هذا القول لله عز وجل لنبيّه - وهو غير شاك في فضل وصيّّه - فكيف حال الشاك؟». نعوذ بالله منه ومن الشيطان الرجيم. ومن أجل ذلك؛ قال أبو عبد الله عليه السلام: «ما شك رسول الله ﷺ ولا سأل» أي: الأنبياء عليه السلام (الاسترآبادي، ص ٢٢٦-٢٢٧).

٢- الحسد

ذهب براشر إلى أنّ أكد أشكال ورد في هذه الرواية المعراجية، نسبة الضعف إلى النبي ﷺ، إلى الحدّ الذي لم يشكك فيه بالخطاب الإلهي فحسب، وإنما أشكل لديه الأمر في قبول المديح الإلهي لأمر المؤمنين عليه السلام، حتّى حسده.. كما أنه اعترضه الالم والحزن والانزعاج لما عرفه من المقام السامي لوصيه «عرض في نفسه!!!»

وحسب رأيه؛ وطبقاً لهذه الرواية، فإن الشخصية المحمدية المؤنّسة للدين قد تنزلت بواسطة مقام وصيّّه، إذ أنه شك بما اتّضح له عن عليّ.. وهنا لك صار موضع توبيخ و ملامة من جانب الله.. وهذا الواقع المزري يشبه الوارد في توراة اليهود من قصة موسى وانزعاجه لما عرف من المقام السامي لوصيه. (براشر، ص ٢٣٠)

الرّد

الانتباه لمعنى «عرض في» اللغوي

باستشهاده بعبارة «عرض في نفسه» يكون براشر قد عدّها ذات مضمون سلبي، إذ اعتبر الشك فاعل فعل «عرض»، ففسّر الرواية بأنّ النبي وبداعي الحسد لمقام علي

وصيه، أي علي عليه السلام وما جاء فيه في الوحي الإلهي، فقد استولى عليه الشك.. فصارت هذه الآية نازلة في لوم النبي وتوبيخه. (نفسه، ص ٢٢٦)

أما كتب اللغة؛ فقد فسرت كلمة «عرض» بالتالي:

عَرَضَ، يَعْرِضُ، عَرَضاً، أي: ظهر وبدا ولم يَدُم؛ «عرض» من باب ضرب، أي ظهر واْتَّضح من دون أن يدوم. (لسان العرب) وكذا «عرض في قلبك شيء» أي «ظهر وخطر في قلبك» (مجمع البحرين).

وفي الواقع، إن «عرض» فعل لازم؛ ولذا، فقد قالوا في تركيب ومعنى عبارة: «عرض في نفس رسول الله صلى الله عليه وآله من عَظُمَ ما أوحى إليه في علي»، فبالنظر إلى هذا المعنى يمكن أن يقال: إن الجار والمجرور «من عَظُمَ» في محل رفع، والفاعلة جملة، أي: عظمة ما أنزل الله في شأن علي عرضت في نفس النبي صلى الله عليه وآله وخطرت لحظة.. وهذا لا يشير ولا ينبئ بالشك ومعناه بوجه من الوجوه. وإن الكاتب جعل كلمة «شك» التي لم ترد في العبارة فاعلاً لفعل «عرض» ولا وجه أدبياً لهذا الاعتبار والجعل، وهو غير صحيح.. وذلك أنه حينما يمكن تقدير كلمة، فإنما إذا كان ثم حذف وقع في الأركان الأصلية للجملة، وقاعدة «عدم التقدير أولى من التقدير» قاعدة مطردة عامة.. وعلى هذا؛ حينما يتيسر القول في شرح الحديث: قد مرَّ عَظُمَ الوحي الإلهي في شأن علي عليه السلام لحظة في ذهن النبي، فإنه لا دليل على غص الطرف عن الفاعل الظاهر (الجار والمجرور: من عَظُمَ) التي وقعت في محل رفع، ثم نستعيض عنها بكلمة «شك» التي لم ترد في العبارة ونعتبرها فاعلاً «عرض»..

رأي العلامة المجلسي

المسألة الأخرى التي تمنع اعتبار كلمة «شك» فاعلاً، هي لو أنَّ النبي اعتراه شك تجاه الوحي الإلهي، فماذا يمكن أن نتوقع من الآخرين، وأن لا يشكوا في نبوة النبي وأصل دعوته؟ بل وكيف يمكن تصور نبي يشك هو - قبل غيره في ما ينزل عليه من الوحي الإلهي، ثم يتوجه إلى أهل الكتاب بالسؤال - وأكثرهم كافرون، وقد اعتري كتبهم التحريف والتصحيف - فينتقل إلى اليقين بعد أن يجيبوه ما سألهم؟ (المجلسي، ج ١٧، ص ٥٨٢-٥٨٣)

لزوم الالتفات إلى الأحاديث الاخرى والسيرة النبوية

وكذلك ينبغي القول إنه لاوجه أبداً لحسد النبي ﷺ علياً عليه السلام، وذلك أنه منذ البعثة وبدء الدعوة العلنية؛ كان الرسول الاعظم ﷺ دائم التبليغ ومختلف المواضع للناس بأن علياً هو وصيه وخليفته. وطبيعة فضائل أمير المؤمنين عليه السلام.. ولم يكن ثم خطاب بخصوص أفضلية الإمام على الرسول.

ومن جملة ذلك؛ حديث يوم الدار، وكذا حديث المنزلة، أو الحديث القائل: «أنا وعلي [وَأَنْتَ] أبوا هذه الأمة» ونماذج وموارد عديدة أخرى.. وكلها تشهد على فضل الإمام علي عليه السلام على سائر الناس، وعلى خلافته النبي الاكرم مباشرة.. مضافاً إلى قاعدة وأصل أن الإمامة امتداد للنبوة واستمرار لها.. ويشار هنا إلى حديث في هذا المضمار كنموذج- حيث بين النبي فضيلة من فضائل الإمام، وهو مروي في أحد المتون الأصلية والقديمة عند الشيعة، وهو كتاب (معاني الأخبار) للشيخ الصدوق:

عن سعيد بن جبيرة عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: عليٌّ سيد العرب. فقلت: يا رسول الله! ألسنت سيّد العرب؟ فقال ﷺ: أنا سيد ولد آدم وعليٌّ سيد العرب. قلت: وما السيد؟ قال ﷺ: مَنْ افترض طاعته كما افترضت طاعتي. (معاني الاخبار، الصدوق، ص ١٠٣)

عرض الحديث على القرآن

الردّ الثاني على هذه الشبهة؛ مخالفتها الصريحة لآيات القرآن الكريم التي وصفته به أنه «على خُلُقٍ عظيم» (القلم/٤)؛ فكيف يمكن وصف نبيّ برذيلة الحسد، وهو صاحب شخصية إلهية سماوية فدّة، بل وليس لها مثيل ونظير.. والحال أن تصور هكذا رذيلة بخصوص شخص بسيط يقتضي انكشافها في تصرفاته؟ ولذا؛ فإن تطبيق معايير معرفة صحة الحديث من سقمه وكذبه، ومنها: معارضة الحديث للنصّ القرآني.. يفرض علينا الرمي به عرض الجدار وعدم اعتماده، إذ لم يرد في هذا الحديث التصريح بالحسد، وعلى فرض ذلك، فإننا لا نعتني بهذا الحديث لمعارضته الصريحة الآيات القرآنية..

٣- التحريف

يلقي براشر هذه الشبهة بقوله إن الإمامية وبمرور الزمان عمدوا إلى التحريف والتلاعب بنصوصهم ومتونهم الأصلية، وخلطوها بمعتقداتهم. وهو يذهب إلى أنه بمقايضة ومقارنة متن الروايات الواردة في ذيل الآية (٩٤) في سورة يونس في تفاسير (القمي و فرات والعياشي) تشير إلى أنّ جميع هذه الروايات مأخوذة من رواية واحدة، وأنّ كل مفسر تلاعب بها بشكل متفاوت. فحسب ادعائه، فإن العياشي و فرات سعيًا إلى إصلاح هذه الرواية لحلّ المشكلات وإعطائها صفة المشروعية.. في حين أن القمي تغافل عن تصحيحها. ومن الممكن القول بأن وجود هذه الروايات في (تفسير القمي) يشير إلى أن هذا الموضوع الوارد في الرواية كان وفي حقبة زمنية مقبولا في بعض محافل الشيعة (براشر، ٢٣١).

فهو يرى أن المقطع الأخير من الرواية: «فوالله لم يسأل ولم يشك» قد أضيف إلى الرواية لتتطابق مع العقيدة المتداولة عند الشيعة في ما بعد (نفسه، ٢٣٠).

الردّ

وجود روايات مشابهة لدى السنة

الدليل الاساس عند براشر؛ والقاضي بأن الشيعة قد تلاعبوا بهذه الرواية بمرور الزمان، هو أن المقطع الأخير منها، أي: قول الامام الصادق عليه السلام: «والله ما شك وما سأل» وجود ما يشابهه في كتب أهل السنة أيضاً. فالقرطبي أوضح في كتابه (الجامع لأحكام القرآن) وجوهاً متعددة لمعنى هذه الآية، وأشار إلى أن الوجه الأصلي لهكذا خطاب هو بيان مسألة للمخاطب لتفهيمها إلى مخاطب آخر، وهذا الأسلوب أسلوب رائع وفصيح، ثم نقل عن الحسين بن فاضل قائلاً:

استعمال حرف الفاء مع حرف الشرط لا يوجب القيام بالفعل ولا إثباته، بدليل أنّ النبي الأكرم صلى الله عليه وآله قال بعد نزول هذه الآية: «والله لا أشك» (القرطبي، ص ٢٤٤)

وجود روايات مشابهة في متون الإمامية الأولية

إذا كانت المتون الأولية للشيعة الامامية قد عرضت بمرور الزمن للحذف أو التحريف

أو التشذيب كما هو مدّعى الكاتب اليهودي المشار إليه، حتّى تشكّلت وتبلورت العقائد الحالية المعروفة، فلا بدّ أن يكون قد ورد ما يشبه رواية المعراج في (تفسير العياشي) أو مضامين منها وبشكل آخر. ولكن مراجعة (لتفسير العياشي) ذيل الآية (٩٤) من سورة يونس تنبئنا بأن لا وجود للشبيه لها، وإنما الموجود روايتان بمضمون التأكيد على عدم شك الرسول بالوحي الإلهي (العياشي، ج ٢، ص ١٣٦-١٣٧) ونحن نوردها عن كتاب (علل الشرائع) للصدوق، وهو أيضاً في جملة كتب الشيعة الأولية.

جاء في هذا الكتاب، في الباب (١٠٧) وتحت عنوان: «العلّة التي من أجلها قال الله عزوجل لنبيه: (إِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِّمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ) (يونس/٩٤)» روايتان:

الأولى: عن محمد بن سعيد الأدفري، وكان ممن يصحب موسى بن محمد بن علي الرضا عليه السلام، أن موسى أخبره أنّ يحيى بن أكثم كتب إليه يسأله عن مسائل فيها: وأخبرني عن قول الله عزوجل: (فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِّمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ)، مَنْ المخاطب بالآية؟ فإن كان المخاطب به النبي ﷺ أليس قد شك في ما أنزل الله عزوجل إليه؟ وإن كان المخاطب به غيره فعلى غيره إذا أنزل الكتاب؟

قال موسى: فسألت أخي علي بن محمد عليه السلام عن ذلك، قال:

«أما قوله: (فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِّمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ) فإن المخاطب بذلك رسول الله ﷺ ولم يك في شك ممّا أنزل الله عزوجل، ولكن قالت الجهلة: كيف لا يبعث إلينا نبياً من الملائكة ليفرق بينه وبين غيره في الاستغناء عن المأكل والمشرب والمشى في الأسواق؟ فأوحى الله عزوجل إلى نبيه ﷺ: فاسأل الذين يقرءون الكتاب من قبلك، بمحضر من الجهلة: هل بعث الله رسولا قبلك إلا وهو يأكل الطعام ويمشي في الأسواق؟ ولك بهم أسوة. وإنما قال: (وإن كنت في شك) ولم يكن، ولكن ليتفهم؛ كما قال له عليه السلام: (فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ) (آل عمران/٦١) ولو قال: تعالوا نبتهل فنجعل لعنة الله عليكم، لم يكونوا يجيبون المباهلة..

وقد عرف الله أن نبيه ﷺ مؤدّ عنه رسالته وما هو من الكاذبين، وكذلك عرف النبي ﷺ أنه صادق في ما يقول؛ ولكن أحب أن ينصف من نفسه» (الصدوق، ٤٣٨-٤٤٢)

الحديث الثاني

عن إبراهيم بن عمير؛ رفعه إلى أحدهما (الباقراً والصادق عليهما السلام) في قول الله عزوجل لنبيه ﷺ: (فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ) (يونس/ ٩٤) قال: «قال رسول الله ﷺ: لا أشك ولا أسأل» (نفسه)

إجابة كَلِيَّة على الشبهات الثلاث

لزوم التحقيق في سند الروايات و متونها

ينبغي القول: اهتمت كتب الروايات بتهذيب و حفظ و ترويح و تبين روايات عصرها، وهكذا، قدمت هذه الكتب - خدمات جمة ومميزة. أما أبواب النقد و التحقيق في المتن و أسانيد الروايات، فطالما كانت مهمة القيت على عائق العلماء التالين.. حتى لم يعد ثم عالم من علماء الإسلام يعمل بالروايات الواردة فيها ما هو متعارض في ما بينها، فينهمك الفقهاء والمحدثون في حلّ معضلها.. مثال ذلك؛ قد ورد في كتاب (تفسير علي بن إبراهيم) روايات أخرى تتعارض الرواية التي جاء بها (براشر) وفيها ما يؤكد عصمة النبي ﷺ، منها الروايتان أدناه:

«وَأَمَّا يَنْزَغُكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ» (فصلت/ ٣٦) أي: إن عرض بقلبك نزغ من الشيطان؛ فاستعذ بالله. فالمخاطبة لرسول الله ﷺ، والمعنى للناس» (القمي، ٢٣٧/٢).

وعن عمر بن يزيد بياع السابري قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: قول الله تعالى في كتابه: (لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ) (الفتح/ ٢). قال: «ما كان له ذنب ولا هم بذنب، ولكن الله حمّله ذنوب شيعته ثم غفرها له» (القمي، ٢٩٠/٢).

ب- رواية (تفسير العياشي)

عن المفضل بن محمد الجعفي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوله الله عزوجل:

(كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ) (البقرة/ ٢٦١) قال: «الحَبَّةُ فاطمة؛ والسبع السنابل سبعة من ولدها، سابعهم قائمهم» قلت: الحسن؟ قال: «إن الحسن إمام من الله مفترض طاعته، ولكن ليس من السنابل، السبعة أولهم الحسين وآخرهم القائم» قلت: قوله: (في كل سنبل مئة حبة)؟ فقال: «يولد الرجل منهم في الكوفة من صلبه، وليس ذاك إلا هؤلاء السبعة» (العياشي، ج ٢، ص ١٦٧)

كلام براشر

يشير براشر إلى أن في (تفسير العياشي) روايتين فحسب في ما يرتبط بعدد الأئمة عند الشيعة. إحداهما رواية نقلت عن سليم بن قيس؛ وهو من الأصحاب المعروفين للإمام علي عليه السلام، حيث أشير فيها إلى العدد (١٢) والأخرى هي الرواية أعلاه؛ ثم يقول: أما مشكلات رواية السنابل الموجودة في هذا التفسير (العياشي)، فقد ذكر العدد (٧) لعدد الأئمة.. وفضلاً عن الاختلاف في عديد الأئمة، فإن هذه الرواية قد تضمنت إشكالات ثلاثة: الأول: أنه طبقاً لهذه الرواية، فإن خط ومسار الإمامة لا يبدأ بعلي. الثاني: أن الحسن عليه السلام؛ وهو الولد الأكبر لعلي، وإن ذكر باعتباره إماماً مفترض الطاعة، إلا أنه لا يعتبر من حبات السنابل.. الحبة التي جعلت سنبلتها الأولى: الحسين.. فكيف يفهم الفرق بين الإمام المفترض الطاعة وبين السنبل؟ الثالث: كيف يفهم وجود رواية في تراث الشيعة الإمامية الاثني عشرية؛ والحال أن المذكور فيها وجود سبعة أئمة فقط، وهي تؤكد أيضاً أن آخرهم القائم؟! (براشر، ص ٢٣٣)

الإجابات

الإمام الأول

اتفقت جميع فرق الشيعة، فضلاً عن الكيسانية والزيدية والاسماعيلية والفتحية والناووسية والاثني عشرية على أن علياً عليه السلام هو أبو الأئمة وإمام الشيعة الأول، ولذا؛ فإن الظاهر أن «يولد للرجل» هو الصحيح.

هذا الكلام المبتني على «رواية السنابل السبعة ينفي بدء الإمامة بالإمام علي عليه السلام غير صائب و سخيّف. والرواية غير خاصّ ببحث الإمامة، وإنما تعدّ بعضاً في الأئمة كسنبلة للإشارة إلى خصوصية فيهم..

يضاف إلى ذلك؛ أن روايات أخرى عديدة قد وردت في (تفسير العياشي) هذا، وهي تؤكد بدء الإمامة بأمير المؤمنين علي عليه السلام، منها؛ روايات وردت في ذيل آيات الولاية وأولي الأمر.. نموذج ذلك ما جاء في ذيل الآية: (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا) (المائدة / ٣) إذ جاء فيها:

عن جعفر بن محمد الخزاعي عن أبيه قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «لَمَّا نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَرَفَاتِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ: أَتَاهُ جَبْرِئِيلُ فَقَالَ لَهُ: يَا مُحَمَّدُ! إِنَّ اللَّهَ يَقْرُوكَ السَّلَامَ وَيَقُولُ لَكَ: قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ بَوَلَايَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا» (العياشي، ص ٣٢٢).

وروى العياشي أيضاً

عن سليم بن قيس الهلالي قال: سمعت أمير المؤمنين عليه السلام يقول: «ما نزلت آية على رسول الله ﷺ إِلَّا أَقْرَأْنِيهَا وَأَمْلَاهَا عَلَيَّ، فَأَكْتُبُهَا بِخَطِّي؛ وَعَلَّمَنِي تَأْوِيلَهَا وَتَفْسِيرَهَا وَنَاسِخَهَا وَمَنْسُوخَهَا وَمَحْكَمَهَا وَمُتَشَابِهَهَا؛ وَدَعَا اللَّهَ لِي أَنْ يَعْلَمَنِي فَهَمَّهَا وَحَفَظَهَا. فَمَا نَسِيتُ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَلَا عِلْماً أَمْلَاهُ عَلَيَّ. فَكُتِبَتْ مِنْذُ دَعَا لِي بِمَا دَعَا. وَمَاتُ شَيْئاً عِلْمُهُ اللَّهَ مِنْ حَلَالٍ وَلَا حَرَامٍ وَلَا أَمْرٍ وَلَا نَهْيٍ؛ كَانَ أَوْ لَا يَكُونُ؛ مِنْ طَاعَةٍ أَوْ مَعْصِيَةٍ إِلَّا عِلْمَنِيهِ وَحَفَظْتُهُ، فَلَمْ أَنْسَ مِنْهُ حَرْفاً وَاحِداً. ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ عَلَيَّ صَدْرِي وَدَعَا اللَّهَ أَنْ يَمْلَأَ قَلْبِي عِلْماً وَفَهْماً وَحِكْماً وَنُوراً لَمْ أَنْسَ شَيْئاً، وَلَمْ يَفْتِنَنِي شَيْءٌ لَمْ أَكْتُبْهُ.

فقلت: يا رسول الله! أَوْ تَخَوَّفْتَ عَلَيَّ النِّيسَانَ فِي مَا بَعْدَ؟

فقال: لَسْتُ أَتَخَوَّفُ عَلَيْكَ نَسِياناً وَلَا جَهْلاً، وَقَدْ أَخْبَرَنِي رَبِّي أَنَّهُ قَدْ اسْتَجَابَ لِي فِيكَ وَفِي شُرَكَائِكَ الَّذِينَ يَكُونُونَ مِنْ بَعْدِكَ.

فقلت: يا رسول الله! ومن شركائي من بعدي؟

قال: الذين قرنهم الله بنفسه وبى... فقال [النبي ﷺ]: الأوصياء مني إلى أن يردوا عليّ الحوض؛ كلهم هادٍ مهتدٍ، لا يضربهم من خذلهم، هم مع القرآن والقرآن معهم؛ لا يفارقهم ولا يفارقونه، بهم تنصر أمتي وبهم يُمطرون، وبهم يُدفع عنهم، وبهم استجاب دعاءهم.

فقلت: يا رسول الله! سمّهم لي..

فقال: ابني هذا - ووضع يده على رأس الحسن عليه السلام - ثم ابني هذا ووضعه يده على رأس الحسين عليه السلام - ثم ابن يقال له علي، وسيولد في حياتك؛ فاقرأه مني السلام، تكلمة اثني عشر من ولد محمد.

فقلت له: بأبي أنت [وأُمّي] فسّمهم لي، فسّمّاهم رجلاً رجلاً، فيهم والله يا أخي [أخا] بني هلال، مهديّ أمة محمد ﷺ الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً، والله إني لأعرف من يبايعه بين الركن والمقام؛ وأعرف أسماء آبائهم وقبائلهم». (العياشي، ج ١، ص ١٤-١٥. وكذا نفسه ٢٥٣-٢٥٤).

وكذا ينبغي أن يعلم أنّ العدد (١٢) لأئمة الشيعة الإمامية - وأولهم علي أمير المؤمنين عليه السلام - وطبقاً لروايات الفريقين متواترة فطعية مسلمة.. ولذا؛ فإن أخبار هذا الأمر المسلم؛ إن لم تكن قابلة للتأويل على الوجه الصحيح؛ لم يبق لها صفة الحجّة.. وإنّ بذكر شاهدين، لا يمكن ترك الكمّ الهائل من الروايات المخالفة والمعارضة لهما؛ ذلك الكمّ الكبير الذي يؤكد أن الأئمة اثنا عشر.

١. صافي الكلبايكاني، ص ٤٥-٨٣، الري شهري: أهل البيت في الكتاب والسنة، ص ٨١-٨٤.. في هذه المصادر روايات، منها: حديث جابر نقلاً عن المصادر الشيعية والسنية، وهي مصرحة بأسماء الأئمة الاثني عشر وأولهم علي عليه السلام وآخرهم المهدي القائم عليه السلام. وكذا يرجع إلى: ري شهري، (دانشنامه أمير المؤمنين عليه السلام على أساس القرآن والحديث والتاريخ)، المسعودي، عبد الهادي (المترجم) ج ٢، ص ٤٦-٥٣ حديث الاثنا عشر خليفة عن الأحاديث الدالة على إمامة علي عليه السلام بعد النبي. وكذا يرجع إلى نفس المصدر، الفصل السادس، أحاديث الإمامية، ص ١٧٣-١٨٥.

خروج الإمام الحسن عليه السلام عن عديد السنبله

في هذه الرواية، لم يقصد حصر عدد الأئمة بسبعة أنفار ليقال: على أساس ذلك قد أخرج الإمام الحسن عليه السلام عن عديد الأئمة، وأن هذا في إشكال الرواية أو من عقائد الأولية للإمامية التي أصلحت في ما بعد. كما مرّ، فإنه ينظر للآيات القرآنية أربعة أوجه: النص والظاهر والمجمل والمؤول. وكما في بعض الروايات، ومن جملتها الرواية المذكورة، حيث حملت المعنى التأويلي للآية.

وفضلاً عن ذلك؛ فإن تمّ قاعدة في التفسير والتأويل تدعى (الجري والتطبيق)، وهي تعني أن الروايات التفسيرية الواردة في ذيل الآيات أو بعضها؛ وتجرى عليها مصاديقها، فإنها لا ينبغي أن تحصر عليها، وإنما تعتبر نماذج لها لجهة من الجهات.. فمثلاً قوله تعالى: (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ) (التوبة/٣٦)؛

فسأل الراوي الإمام عليه السلام عنها، فأجابه الإمام: «اثنا عشر» إشارة إلى عدد الأئمة.. ثم سأل الراوي الإمام عن: (منها أربعة حُرُم)؟ فقال عليه السلام: «هم الأئمة الذين اسماؤهم علي» أي: علي بن ابي طالب وعلي بن الحسين وعلي بن موسى الرضا وعلي بن محمد الهادي^١.

ومن توضيح ذلك - كما في معتقد الشيعة الإمامية - أنّ الأئمة كلهم نور واحد، ولكن قد يكون في بعض عديدهم خصوصيات وميزات محدّدة ظهرت كما لم تظهر لعدد بعضهم الآخر.. ويمكن أن يتجلّى هذا التفاوت من حيث عدد أولادهم الكثير أو القليل، كما في الإمام الرضا عليه السلام الذي روي أنه لم يكن له غير ابن واحد، في ما كان الأئمة الآخرون لهم أكثر من ابن.. وهذا ما لا ينقص من إمامتهم شيئاً.. أو ما يمكن أن نقول: قد نقل وروي عن بعض الأئمة من الروايات ما لم يُروَ بمقداره، كما هو المعروف عن الامامين الصادقين والإمام الرضا عليه السلام أكثر مما روي عن الأئمة الآخرين. ولذا؛ فإن منتهى ما يمكن قوله إنه وبداعي خصائص معينة؛ وصف بعض الأئمة بـ (سبع سنابل) وهذا ما لا

١. لمزيد الاطلاع بهذا الصدد، لاحظ: الحسيني، الزهراء؛ شاكر، محمد كاظم، نكونام، جعفر. جمع الروايات التطبيقية في التفاسير الروائية الشيعية.. (بايان نامه - رسالة) جامعة قم، ١٣٧٨ ش.

ينفي -أبداً- إمامة باقي الأئمة ليتسنى -خطأ- حصر عددهم بسبعة فحسب.

عدد الأئمة

بخصوص العدد سبعة الوارد ذكره في هذه الرواية، يمكن القول:

أولاً: حيث ذكر في متن الرواية أسماء سبعة أئمة من ولد الإمام الحسين عليه السلام. بعنوان: مصاديق (سبع سنابل)، ولكن هذه الرواية لم تكن بصدد بيان عدد جميع الأئمة لدى الشيعة أبداً.. وإنما ذكر العدد سبعة بداعي خصوصية ما؛ فوصفوا بكونهم سبع سنابل. وهم من مصاديق الآية مورد البحث.

ثانياً: على فرض وجود القصد في هذه الرواية من إيراد العدد سبعة؛ ضمن إشارة إلى قبول بعض الفرق بإمامة سبعة أئمة.. وهنا؛ وبواسطة العدد هذا، جرى التطبيق والمثابة.. أما المصاديق الوارد عنوانهم في الرواية؛ فلا تنطبق مع الأئمة الذي هم محط قبول الفرق الاسماعيلية.. وفي هذه الرواية، كان الإمام الحسين عليه السلام السنبلة الأولى.. فيكون سابع السنابل آخرها؛ أي الإمام الجواد عليه السلام؛ والذي لم يقل ولم يعتقد أحد من الشيعة - على اختلاف مشابهم - بقائميته.. والحال أن أول إمام لدى تلك الفرق - الاسماعيلية - وسائر فرق الإمامية - كما لدى الشيعة الاثني عشرية - هو الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام.

ثالثاً: أن الأحاديث المتواترة؛ والأعلى من المتواترة تدل على أن أئمة الشيعة اثنا عشر إماماً.. ولذا؛ فإن ورد خبر غير قطعي مقابل كل ذلك العدد الكبير جداً من الأحاديث المعارضة، فأى اعتبار يبقى لذلك النص غير القطعي، وكيف للمحقق أن يعتمد عليه مقابل تلك الأحاديث المستفيضة؟ وهذه الحقيقة غير منحصرة بالشيعة، ففي (مسند أحمد) ورد ما يزيد على ثلاثين طريقاً عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله.. أما (مسلم) فقد ورد فيه ثمان طرق، وفي سائر الجوامع والصحاح والسنن وكتب السنة الأخرى تمت الإشارة مراراً إلى هذا الموضوع.. وكذا في كتب الشيعة ثم مئات الطرق المؤكدة على أن الأئمة اثنا عشر إماماً، والرواة جميعاً لتكلم الأحاديث أفراد معروفون في الصحابة ومشاهير التابعين (الصفافي الكلبايكاني، كفتمان مهديت - فارسي - ١٢٠-١٢١)^١

١. لمزيد الاطلاع؛ راجع: جلاء البصر لمن يتولى الأئمة الاثني عشر، وأيضاً غاية المرام وحجة الخصام في تعيين الإمام في طريق الخاص والعام، البحراني، ١١١-٢٦٥، الباب ٩-١٤.

ولذا، فمع وجود هذه القرائن والدلائل القطعية، إنَّ فرض وجود إشارة إلى غير ذلك في رواية من الروايات (فضلاً عن تعداد الأئمة، كالرقم ١٣ أو أقل من ١٢) فإنه لن يحظى بالقبول أبداً..

رابعاً: إلى جانب هذه الرواية، تنبغي ملاحظة روايات عديدة وردت بخصوص قائم آل محمد عليه السلام.. وهي تصرّح بأنه تاسع أبناء الإمام الحسين عليه السلام.. وعديد هذه الروايات تزيد على المئات.. وكنموذج؛ وردت في كتاب (منتخب الأثر) ونقلًا عن المصادر الأصلية للعامة والخاصة روايات كثيرة بهذا الصدد، وخصَّ المؤلف لهذا الكتاب عدة أبواب بخاتم الأئمة والأوصياء عليه عليه السلام. ومن جملة ذلك؛ الفصل الأول؛ الباب الثامن والباب التاسع بعنوان «في ما يدل على أن الأئمة اثنا عشر» (١٦٠ حديثاً) والفصل الثاني؛ الباب الثامن والباب التاسع بعنوان: «في أنه من الأئمة التسعة من ولد الحسين عليه السلام» و«في أنه التاسع في ولد الحسين عليه السلام» (١٤٨ حديثاً) ولذا؛ وبمجرد وجود رواية واحدة قائلة - أو هكذا يظنّ الظانّ - بأنَّ سابع الأئمة هو القائم، وليس موضوعها عدد الأئمة، فإننا لا نركن الروايات الأخرى الكثيرة جداً جانباً..

خامساً: لدى قبول أصل الرواية وصحتها، لا بد من القول باحتمال وقوع التصحيف بدليل الشبه بين (سبع) و (تسع) من قبل الناسخين ونقل الراويين... وهناك نماذج كثيرة مشهودة في النصوص التاريخية والأدبية وغيرها.. وبهذا؛ لا تبقى في البين مشكلة.

أجوبة كَلِيَّة

لزوم التوجه بالمعنى الصحيح للتأويل

قبل الالتفات إلى الأجوبة والردود الجزئية، نشير بدءاً إلى جملة نقاط كلية بخصوص كلام هذا الكاتب اليهودي بخصوص الآية محطّ البحث والرواية الواردة في ذيلها..

أولاً؛ فيما يرتبط بهذا القبيل في الروايات التي عدت بمثابة مصاديق للآيات

١. بهذا الصدد، راجع الري شهري؛ اهل البيت في الكتاب والسنة، الفصل الخامس، عدد الأئمة من اهل البيت عليهم السلام، ص ٧٣-٨٠.

القرآنية، ينبغي الالتفات إلى أنّ المفاهيم الكلية الواردة في القرآن الكريم على نوعين: فتارة تكون المصاديق واضحة، وتارة خفية غير واضحة. وبعد تطبيق الآية على المصاديق الواضحة «تنزيلاً» فيما التطبيق على المصاديق غير الواضحة - لا سيما المصاديق التي تتبدى بمرور الزمان وليس لها وجود حين النزول - «تأويلاً». وبعبارة أخرى؛ يُعدّ تطبيق المفهوم الكلي للآية على المصاديق الموجودة في زمن نزولها «تنزيلاً» فيما يعتبر تطبيقها على المصاديق التي تتبدى بمرور الزمان «تأويلاً» (السبحاني، ج ١٤، ص ٤٠٩).

إنّ تأويل آيات القرآن وتطبيقها على الصغريات وتبيين الحقائق الحديثة الظهور، هو في الأهمية بمكان، وموجب لتجديد الحياة الدينية، ولتداوم الفيض القرآني، ولكنه ليس خلواً من الخطر.. ولعلّ ثمّ أفراد ذوو مقاصد فاسدة يتطّعون في مسألة التأويل، فيتسببون في السقوط والانحراف (نفس المصدر، ٤١٦) ولعلّ هؤلاء الأفراد، ولكي يصفوا الصواب على آرائهم.. تراهم يصوّرون آراءهم على أنها روايات وهي موضوعة بلاشك - وينسبونهم إلى النبي والإمام عليهم الصلاة والسلام^١.

لزوم الالتفات إلى سند الرواية

إحدى المسائل التي غفل عنها الكاتب المذكور؛ احتمال عدم صحة الرواية التي عثر عليها في (تفسير العياشي) لاسيّما وأنّ العلماء لم يقولوا بأن جميع روايات الحديث والتفسير صحيحة بلا استثناء وغير قابلة للخدوش، وذلك أن في بعض الروايات تناقضاً.. ولذا، حرص علماء الشيعة على التحقيق في المتن من جهة والأسانيد من جهة والتنقيح.. وهذا الأمر يتجلى أكثر من غيره تجاه روايات الأحكام..

وكمثال؛ في (تفسير العياشي) نلاحظ روايات مخالفة للرواية التي اعتمدها المؤلف اليهودي، حيث تشير بوضوح إلى أن الأئمة اثنا عشر إماماً، حيث مرّ الكلام (العياشي، ج ١، ١٤-١٥، وكذا، ص ٢٥٣-٢٥٤).

١. لمزيد الاطلاع؛ راجع: الحسيني، الزهراء؛ شاکر، محمداظم، نكونام، جعفر؛ (جمع آوري روايات تطبيق در تفاسیر شیعه وتحلیل پیرامون آنها، پایان نامه دانشگاه قم، ١٣٧٨ ش).

مجهولية المفضل بن محمد الجعفي

الرواية محطّ اعتماد الكاتب المذكور، قابلة للخدش من حيث السند.. إذ لدى التمهّيص المعمول به في كتب الرجال، لم يشر إلى وجود اسم للمفضل بن محمد الجعفي.. فينبغي وضعه في قائمة المجاهيل.. فهو رجل غير معروف في كتب الرجال الشيعة.. نعم ثم راوٍ معروف وهو المفضل بن عمر الجعفي من اصحاب الإمام الصادق عليه السلام، وينسب إليه الحديث المعروف بتوحيد المفضل،^١ و المفضل الآخر هو المفضل بن محمد الضبي الكوفي، لقّب بالجعفي أيضاً، وهو من أصحاب الإمام الصادق أيضاً.^٢ ولذا؛ فالمفضل بن محمد الجعفي مجهول في كتب الرجال.. ناهيك عن أن هذه الرواية من حيث الدلالة ليست خالية من إشكالات الواضحة، كما مرّ.

استنتاج خاطئ من معنى (السنبل)

استنتاج المؤلف في ترجمة كلمة (سنابل) إلى سنبل الذرة، استنتاج خاطئ، بحيث أن العنوان الانجليزي لهذا القسم من الكتاب؛ كان:

“The tradition of the ears of com”

أي: «حديث سنبل الذرة»، والحال أن الآية الشريفة لم تستعمل سوى مفردات: «سنابل» و «سنبل» و «حبة»، ولم ترد فيها الإشارة إلى الذرة أو الحنطة.. فكأن الكاتب قد افترض من (الحبة) حبات الذرة أيضاً.

الاستنتاج...

إن عصمة النبي الأعظم صلى الله عليه وآله والاثنى عشر إماماً، وآخرهم؛ الإمام المهدي القائم عجل الله تعالى فرجه الشريف من الأصول العقائدية المسلّم بها والمعروفة عند الشيعة الإمامية، من البداية وإلى الآن. ولذا؛ لا يمكن لمجرد وجود رواية -مقابل المستفيض من الروايات الصحيحة المؤكدة - الحكم بفقدان هذه الأصول العقائدية الراسخة منذ مطلع الإسلام والشيعة الإمامية.. مضافاً إلى أن من الضروري التأكيد القول بأن الاستناد إلى رواية واحدة

١. للاطلاع على حاله، راجع: ابوالقاسم الخوئي، معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٢٩٢، ٣٠٥، ٣١٠.

٢. نفس المصدر، ص ٣٠٧.

وتأسيس العقيدة الأولى منها بحاجة إلى اجراء التحقيقات المتينة والسندية وعرضها على القرآن والسنة الصحيحة والقول باعتبار الكتاب الذي نقلت عنه هذه الرواية.. يعدّ من جملة الأعمال الأولية والاساسية اللازمة، حيث من الانصاف لكل محقق أن يعمل بها ويلتزمها.. وعلى هذا؛ وبغض النظر عن أنّ هذه الرواية أو الروايات الواردة في بعض الكتب التفسيرية أو الحديثية الإمامية القديمة.. فإنّه لا يمكن انتزاع حكم كليّ منها.. وعليه؛ فإنه لا يمكن القول بمزاعم هذا الكاتب اليهودي بخصوص عدم عصمة النبي.. وبشكه بالوحي الإلهي الذي نزل عليه، وكذا بحصر عدد الأئمة في رقم (٧) وبعدم بدء الإمامة علي عليه السلام..

فهرس المصادر

القرآن الكريم

- ١- الاسترآبادي الغروي، سيد شرف الدين، (تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة)، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤٠٩ق، ط. أولى.
- ٢- الحلي، حسن بن يوسف بن المطهر، (كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد)، تصحيح حسن زاده آملي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤٢٧ق. ط. ١١.
- ٣- -----، (كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد)، ترجمة ابوالحسن الشعراني، المكتبة الاسلامية، طهران ١٣٧٩ق. ط. تاسعة.
- ٤- الخوئي، ابوالقاسم، (معجم رجال الحديث و تفصيل طبقات الرواة)، دار الزهراء، بيروت، ١٤٠٩ق. ط. ٤.
- ٥- السبحاني، جعفر (نكاهي به جاگاه علمي علي بن ابراهيم القمي (٣١٠-٢٣٠ق) ودوران وآثاره). علوم حديث، ٤٧، ١٩-٩، ١٣٨٧ ش.
- ٦- الصابوني، محمد علي، (صفوة التفاسير) دار الفكر، بيروت، ١٤٠٠ق.
- ٧- الصافي الكلبايكاني، لطف الله، (منتخب الأثر في الامام الثاني عشر)، مؤسسة السيدة المعصومة عليه السلام، قم: ١٤١٩ق. ط. ١.
- ٨- الصدوق، ابوجعفر محمد بن علي بن بابويه، (علل الشرايع)، ترجمة: محمد جواد ذهني طهراني. المؤمنين، قم: ١٣٨٥ ش. ط. ٦.
- ٩- -----، (معاني الأخبار)، تصحيح: علي اكبر غفاري، مؤسسة النشر الإسلامي، قم: ١٤١٨ق. ط. ٤.

- ١٠- الطباطبائي، محمد حسين، (الميزان في تفسير القرآن)، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت: ١٤١١ق، ط-١.
 - ١١- الطبرسي، ابو علي الفضل بن الحسن، (مجمع البيان في تفسير القرآن)، المكتبة العلمية الاسلامية، طهران. بدون تاريخ.
 - ١٢- العياشي، ابوالنضر محمد بن مسعود، (التفسير)، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت ١٩٩١م.
 - ١٣- الفيروز آبادي، أبوطاهر بن يعقوب، (تنوير المقباس من تفسير ابن عباس)، دار الفكر، بيروت ١٤٢١ق.
 - ١٤- قرائتي، محسن، (تفسير نور) مركز فرهنگي درسهايي از قرآن، طهران: ١٣٧٧ش، ط-٢.
 - ١٥- القرطبي، أبو عبد الله، (الجامع لأحكام القرآن)، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٨ق.
 - ١٦- القمي، ابوالحسن علي بن ابراهيم، (التفسير)، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت ١٩٩١م.
 - ١٧- المجلسي، محمد باقر، (بحار الأنوار)، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤١٢ق.
 - ١٨- ري شهري، محمد، (أهل البيت في الكتاب والسنة) مؤسسة دار الحديث الثقافية. قم، ١٣٧٥ش. ط-٢ مع التصحيح والإضافات.
 - ١٩- -----، (دانشنامه امير المؤمنين عليه السلام بر پايه قرآن، حديث وتاريخ). ترجمة عبدالهادي مسعودي، مؤسسة فرهنگي دار الحديث، قم ١٣٨٢ش، ط-١.
 - ٢٠- المشهدي، ميرزا محمد بن محمد رضا، (كنز الدقائق)، تحقيق: مجتبی العراقي، المطبعة العلمية، قم ١٤١٢ق.
 - ٢١- المظفر، محمد حسن، (دلائل الصدق)، دار المعلم للطباعة، القاهرة ١٣٩٦ق. ط-١.
 - ٢٢- الميداني، ابوالفضل، (مجمع الأمثال)، تحقيق: الحسين قصي. دار ومكتبة الهلال، بيروت ٢٠٠٣م. ط-١.
- 23- Meir M.Bar-Asher, Scripture And Exegesis In Early Imami Shiism, The Hebrew University, Jerusalem, 1999.